مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية ISSN :2353 - 0529
المجلد3 ، العدد5، (جانفي2015) EISSN : 2600-643x

قراءة سوسيولوجية للأسرة في بعدها المغاربي والجزائري

علال بن عيسى
قسم العلوم الإجتماعية-جامعة البليدة -2-لونيسي علي

1-مفهوم الأسرة

كل مجتمع قائم يشمل على بناءات أسرية على أية صورة من الصور فهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري كما أنها الجماعة الأولية التي ينتمي إليها الطفل دون اختيار، والجسر الذي يوصله إلى المجتمع.غير أنه نظرا لتعدد أنماطها وحساسية موضوعها لا يوجد لاصطلاحها تعريف محدد ومعنى واضح يتفق عليه علماء الاجتماع بالرغم من أنها من الوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي[1]

لقد تطور مفهوم الأسرة في الزمان والمكان من مجتمع إلى آخر من حقبة زمنية إلى أخرى[2] فهي نظام اجتماعي يمليه عقل المجتمع، ويتحكم فيه كما أن نظامها يرتبط ارتباطا وثيقا بمعتقدات المجتمع وتقاليده وتاريخه، وعرفه الخلقي وما يسير عليه من نظم في شؤون السياسة والاقتصاد والتربية والقضاء[3].وبذلك كانت الأسرة إنتاجا اجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، فإذا أتصف المجتمع بالثبات اتصفت الأسرة بالثبات، وإذا أتصف بالحركة والتطور تغيرت الأسرة بتغير الظروف نحو هذا المجتمع.[4]

رغم كل اختلافات المختصين بدراسة الأسرة في محاولة إعطاء تعريف شامل لها تبقى حقيقة واحدة وهي أن جميع الناس في كل المجتمعات في الماضي والحاضر قد ولدوا

---

[1] دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع. ترجمة إحسان محمد حسن بيروت، دار الطلعة ص 97.

[2] Seminaire-Etude des Roles familiaux dans les civilisations différentes ;Bruxelles ; institut de sociologie 1970, p7.

[3] علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع. القاهرة، مكتبة النهضة 1966، ص4.

[4] Boutefnouchet (M) ; la famille Algérienne Evolution et caractéristique. Alger, Enal ; 1980, p7.

وتربوا في أسر تتكون في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل ينتمون إلى جيلين فقط (جيل الآباء والأبناء).[5] وهي تشتمل على شخصين بالغين، وهما الذكر والأنثى، اللذان يعرفان أنهما الأبوين البيولوجيين للأطفال، وأنهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية اتجاه الوحدة الأسرية القواعد، والمعايير الأسرية كما أن القيم الاجتماعية تمارس نوعان من الضغوط يتوجب على الأبناء احترامها وطاعة الآباء في طريقة سلوكهم وتعاملهم وشعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية.

تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا يؤثر على النظم الاجتماعية الأخرى، وتتأثر بها فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفاسدا، فإن هذا الفساد ينعكس على وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية وكذلك إذا كان النظام السياسي فاسدا فإن ذلك يؤثر في مستوى معيشة الأسرة وفي خلقها وفي تمسكها[1] إذا أننا ما نجد للانحرافات الشاذة كالتسول وجرائم الأحداث والتوتر العائلي وكثرة حالات الطلاق حيث لا تنال الأسرة من الدولة أية رعاية اجتماعية تقيها من أمراضها ويبدو أن العائلة في تركيبها المعاصر قد فقدت الكثير من وظائفها التقليدية التي عرفت من خلال عصور طويلة.[2]

فقد تعرضت لتغيرات كثيرة وعميقة تناولت كيانها ووظائفها على حد سواء، فقدت غالبية وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والدينية، ومع كل هذا فهي لم تفقد بعد دورها الأساسي في حضانة الطفل، أو في رعايته خلال أهم مرحلة من مراحل نموه الجسمي والوجداني والاجتماعي. لذلك لا يكاد الباحثون في شؤون التنشئة الاجتماعية وعلاقتها

بانحراف الأحداث يهملون جزءا صغيرا من علاقة الطفل بأسرته إلا وتناولوه بالبحث والدراسة والتحليل[3].

---

[5] سناء الخلوي، الأسرة والحياة العائلية. بيروت، دار النهضة العربية 1986 ص51.

[1] مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي. بيروت دار النهضة العربية 1983، ص51.

[2] عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. جامعة الكويت 1973، ص 289.

[3] Emilio Willems ; Dictionnaire de sociologie. Paris, ed, M Rwere, 1970, 2em edit, p 107.

يختلف حجم الأسرة كما يختلف تركيبها باختلاف المجتمعات، وباختلاف المرحلة التاريخية التي يمر بها كل مجتمع حيث أصبح حجمها يتراوح نمط الأسرة الزوجية التي تسير إلى الجماعة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين اللذين يقيمون معا في مسكن واحد وهو ينتشر عادة في المجتمعات الصناعية والحضرية.[4] حيث يرى دوركايم (DURKHEIM) أن الأسرة الزواجية الصغيرة هي نتاج لحركة التطور المنظمة والمتجهة نحو الشخص والتمايز المصاحبين للواقع متناسي التعقيد.[1] و نمط العائلة الممتدة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث وغير المتزوجين والمتزوجين وزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة....الخ.

هؤلاء جميعا يقيمون في مسكن واحد ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة يشرف عليها رئيس العائلة، ويهتم علم الاجتماع في دراسته للأسرة، خاصة من جانب الضبط ومراقبة سلوك الرد على أي انحراف سلوكي لا تلتزم به الأسرة، ومن هنا نجد أن الانحرافات السلوكية غالبا ما تقل في ظل هذا النمط من الأسرة، وبناءا على هذه التعاريف يمكننا القول أن الأسرة هي نظام اجتماعي يقوم على أوضاع وقيم يقرها المجتمع، فهي إنتاج يعكس صورة المجتمع أو يرتبط بما يحدث في المجتمع وهذا الأخير يؤدي إلى تغيرات أخرى مصاحبة بما في ذلك الأسرة.

بهذا فالأسرة نظام اجتماعي يؤثر في النظم الاجتماعية الأخرى ويتأثر بها. وانطلاقا من أهمية الأسرة ودورها في المجتمع نلاحظ أن الأسرة أرضية فسيحة تتصارع فوقها جميع التغيرات الثقافية أي المادية وغير المادية إنها التربة التي تنمو بين ذراتها النبتة الطيبة أو النبتة الخبيثة على حد سواء. تعتمد الأسرة في حياتها على عدد من المقومات الأساسية حتى تتمكن من القيام بوظيفتها كمؤسسة اجتماعية بحيث أن نجاح الأسرة وتوافقها الاجتماعي يتوقف على تكامل هذه المقومات التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

إن الأسرة تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس كما تحتاج إلى صحة نفسية تساعدها على مواجهة أزمات الحياة،

[4] سناء الخولي، نفس المرجع السابق. ص52.

[1] زهير حطيب، بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة. بيروت معهد الإنماء العربي، 1980، ط2، ص210.

وهي تحتاج أيضا إلى علاقات اجتماعية سليمة قائمة على التعاون والود وإلى قيم دينية تدعو إلى التمسك بالأخلاق عند التعامل بين أعضاء الأسرة وفي علاقات الأسرة مع الجماعات الأخرى. وقد حرص الإسلام على ضبط مقومات الأسرة وتنظيم شؤونها ومختلف ظواهرها، والإطار الذي تتسم عبره عملية التنشئة الاجتماعية من أبرز النظم الأسرية التي ركز الإسلام في تنظيمها أحكام الزواج حيث قال الله-عز وجل-" وأخذ منكم ميثاقا غليظا ".[1] وقضى على السلطة القديمة التي كان يمارسها الأب تلك السلطة التي كانت تجعل المرأة والأولاد متاعا له، وحارب الزنى، والفسق كما رفع مكانة المرأة، وجعلها ذات شخصية كاملة في الأسرة واهتم كثيرا بشؤون الطفولة كما قيد الطلاق وأشار إلى خطورته وحدد أحكامه[2] وجعله أبغض الحلال عند الله.

تعتبر الأسرة سوية إذا توفرت لها مقومات معينة أبرزها التكامل والصلاة واستقامة الأبوين والتزامها أصول التربية السليمة واعتدال حجمها واستواء وضعها الاقتصادي. ويقصد بالتكامل المثمر إجماع الأبوين على تلطيف محيط الأسرة والتقرب من نفوس الأبناء وعقولهم عن طريق الرعاية والحب والحنان. أما تماسك الأسرة فأساسه ما يربط الأبوين من محبة ومودة وتقدير، واحترام ومن عناصر استواء الأسرة، توفير المستوى المعيشي المناسب وأسباب الاستقرار العائلي من حيث المأوى وموارد الدخل. ومن عناصر استوائها أيضا اعتدال حجمها، بحيث أن كثرة الأبناء قد يعجز الآباء عن توفير الرعاية والعطف والاهتمام اللازم لكل طفل، فإن أصاب الخلل واحد أو أكثر من هذه المقومات، اهتزت كيان الأسرة وانعكس ذلك سلبيا على شخصيات أبنائها وعلى سلوكهم مما يؤدي بهم إلى الانحراف.

حدد الباحثون الاجتماعيون الواجبات الأساسية التي يتحمل البيت أعباء تقديمها للطفل حيث لاحظوا أن المنزل يجب أن يكفل المأوى الصالح للطفل الذي يجد فيه الطفل الطمأنينة ويبعد عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر، ويمكنه من الحصول على المستوى الصحي اللازم المتعارف عليه، ويغذي فيه فن الحياة في مجتمع صغير وهو الأسرة التي تكون فيه العلاقات الإنسانية أولية ودافئة.

[1] سورة النساء، آية 21.

[2] عوض محمد، مبادئ علم الاجتماع وعلم العقاب. الإسكندرية، دار النجاح للطباعة 1971، ص30

2-مفهوم الأسرة المغاربية

يتكون المجتمع من نسق اجتماعي وينقسم بدوره إلى ثلاثة أنساق فرعية النسق الفرعي التكنولوجي، والنسق الإيديولوجي والنسق الفرعي الثقافي ولهذا المجتمع يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية المتفاعلة وهذا التفاعل يؤدي إلى تكوين النظم التي تحكم الصلات بين أفراد الجماعة كنظام القرابة، ولهذا فالنظام هو مجموعة من النماذج الثقافية التي تتجمع كل منها حول الحاجة الأساسية من حاجات الإنسان كالحاجة إلى النظام الأسري والحاجة النظام الديني والحاجة إلى النظام الاقتصادي والحاجة إلى النظام السياسي.

من خلال الدراسات الأنثروبولوجية كان النظام الأسري يقوم بأغلب الوظائف (التربوية، الاقتصادية، الدينية) ولكن مع نمو المجتمعات وتعقدها بدأت هذه النظم تنسلخ عن الأسرة حيث بدأ ظهور مؤسسات جديدة أكثر تخصص وأصبح كل نظام يقوم داخل المجتمع نفسه، ولهذا اختلف علماء الاجتماع في تحديد أسماء النظم وتصنيفها حسب وظائفها داخل المجتمع نفسه ورغم هذا الاختلاف إلا أن هناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع على وجود أربع نظم أساسية كالنظام الأسري ويتضمن عدة نظم فرعية كالزواج، الميراث، القرابة وأنواعها.

والنظام الاقتصادي ويتضمن عدة نظم فرعية كالإنتاج وأنواعه وأشكاله وفروعه والاستهلاك وتوزيع الخدمات داخل المجتمع، والنظام الديني ويتضمن مجموعة كبيرة من النظم الفرعية كنظام الشعائر والعبادات والمعتقدات بينما النظام السياسي يتضمن عدة نظم فرعية كنظام الحكم ونظام التعبير عن الرأي العام ونظام الضبط الداخلي والخارجي. كما يطلق على المجتمعات النامية بمجتمعات العالم الثالث والتي يسود فيها نظام العائلة الممتدة (المركبة) هذا النوع لا يسمح للنمو الاقتصادي لأن مثل هذه العائلة توفر المسكن والطعام لكل أعضائها بغض النظر عن ما يساهم به كل فرد من جهد في النشاط الاقتصادي وهي بهذا تساعد على وجود البطالة " المقنعة " – بتعبير الاقتصاديين – فهي تعتني بكل أعضائها حتى وإن لم يشارك أحدهم في العمل.

يعتبر هذا نوعا من التضامن الاجتماعي حيث يعمل الأفراد معا للحصول على الدخل من أجل منفعة كل عضو فيها (في العائلة الممتدة) ولكن لا يساعد هذا العمل على رأس المال لديها، لأن الفرد لا يستطيع ادخار بعض الأموال حتى يمكنه الانتفاع بها في المستقبل، لأن في هذه العائلات الكبار هم الذين يهتمون بكل شيء من السلوك والمهنة وحتى الزواج لذلك فالولاء بهذه العائلة والالتزام باتجاهها يسبق أي ولاء آخر ومن هنا نجد أن العائلة الممتدة تكبح وتعوق حوافز العمل والادخار والاستثمار.

فالأسرة في مبدأ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والتشريعية ثم أخذ منها المجتمع هذه الوظائف وبالتدريج، فهي لم تفقد وظائفها القديمة مرة واحدة بل على عدة مراحل، وأن هذا لم يتم على صورة واحدة في جميع الشعوب بل اختلفت أشكاله باختلاف الأمم والمجتمعات.[1]

من جهة أخرى فقد أدت المؤثرات الصناعية والحضرية إلى انفصال الأفراد عن الوحدة القرابية الكبرى وبذلك انكمشت الأسرة الزوجية بأقاربها الأمر الذي يتناسب تماما مع التصنيع، لأن الصناعة تستخدم الفرد على أساس كفاءته وليس على أساس اعتبارات شخصية تتصل بالقرابة أو الجنس أو السلاسة أو غير ذلك، وكذلك عندما تنظر في ترقيات العاملين بها تطبق معيار واحد على كل الذين يشتغلون وظائف متماثلة ومن ثم لا تفضل فردا على آخر ولا تحب شخصا على آخر وتفرض على الفرد كذلك الالتزامات التي يجب عليه أن يؤديها وبمعنى آخر فهي تحدد علاقة الفرد بوظيفته تحديدا واضحا.

من هنا فهي تسمح لنظام العائلة الممتدة وما يفرضه من معايير بالتدخل في أداء الفرد لعمله أو مشروعه الاقتصادي بكفاءة وفعالية[2] إضافة إلى ذلك نجد أن الصناعة غيرت من شكل العائلة الممتدة لأن أعضائها قد يعيشون في أقسام مختلفة من المدينة، أو في مدن مختلفة وقد يقيمون أحيانا في بلدان مختلفة، وبذلك تصبح العلاقات بين الأقارب ضعيفة وقد تنقطع تماما في كثير من الحالات.

[1] علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع. نفس المرجع السابق، ص87.

[2] محمد عبد الله أبو علي، الصناعة والمجتمع. مصر دار المعارف، ط2، 1974، ص126.

بالتالي يؤدي اختفاء العائلات الممتدة إلى إضعاف الروابط التقليدية التي كانت تتحكم في العلاقات القرابية بصفة عامة والأسرية بصفة خاصة، ولهذا نلاحظ الاستعمار أدى إلى تغيير في العلاقات القرابية التقليدية التي ترتكز على أساس العائلة الكبيرة أو البدنة أو البيت الذي يعتبر أصغر الأقسام القبلية التقليدية التي تدخل في البناء الاجتماعي القبلي التقليدي، وهو بذلك عبارة عن جماعة من الأقارب العاصبين الذين يردون نسبهم في خط الذكور دون الإناث إلى سلف واحد مشترك يرجع إلى خمسة أو ستة أجيال مضت.

كما ينفرد البيت بقطعة معينة من الأرض ويمكن إطلاق كلمة " الوطن " عليها رغم أن كل بيت ينتمي إلى " وطن أكبر " مع غيره من البيوت التي تنتمي إلى نفس العائلة كما نجد أن البيت يؤلف النواة الأساسية الصغرى للنشاط الاقتصادي والسياسي في المجتمع التقليدي قبل الاحتلال الاستعماري وبعد الاستعمار ظهرت أنماط جديدة تتمثل في الأسرة المستقاة المتميزة اقتصاديا، إذ تقبل المجتمع البدوي السماح بالهجرة من المواطن القبلية الأصلية والإقامة في المدن، وكذلك فكرة الاستقلال الاقتصادي للأسرة المكونة من الأبوين والأولاد عن العشيرة أو البدنة ولهذا.

مما سبق نستطيع أن نستنتج أن ظروف المجتمع الخاصة به جعلت من العائلة الممتدة شيء غير ضروري في حياته، حيث لم تحافظ على تراثها وتقاليدها، ونمط سلوكها، سواء مع أفراد العشيرة الواحدة أو مع أفراد العشائر والبدنات للقبائل المجاورة، كما أن الظروف التي ظهرت بظهور الصناعة ساهمت إلى حد كبير في صغر وتقليص حجم الأسرة في البلدان الصناعية بصفة عامة والأوروبية بصفة خاصة قد تكون العائلة هي المصدر الوحيد لرأس المال الذي يستخدم في الاستثمار وذلك عندما يساهم الأفراد في قرض أحد أقاربهم بعض المال كي يبدأ مشروعا من المشاريع.

قد تستطيع العائلة في بعض الأحيان أن تسهل عملية الانتقال لأفرادها إلى مجتمع مصنع وذلك بالوقوف معهم والمحافظة على أمنهم ومساعدتهم على التوافق في المناطق الحضرية خاصة المهاجرين الجدد الذين أتوا من القرى وتمكينهم من الحصول على عمل سواء عن طريق الوساطة أو غيرها كما هو الحال في الهند والكونغو و كينشاسا. ولقد كان هذا في الولايات المتحدة الأمريكية عندما كانت هجرة الأوروبيين على أوجها في أواخر

القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين عندما بدأت الحكومة الأمريكية في إصدار قوانين الهجرة.

على هذا الأساس نشأت بالمدن الأمريكية مثل" شيكاغو" أحياء " الغيتو " التي تضم المهاجرين الجدد وقد كانت أهم وظيفة تقوم بها هذه الأحياء هي تعريف المهاجرين باللسان الأمريكي وتدريبهم على أسلوب الحياة الجديدة الخاصة، وأن الحي الواحد كان يضم المهاجرين الذين أتوا من موطن واحد تقريبا ولكن هذه الامتيازات مؤقتة لأن صاحب العمل يفضل سوق رأسمالية كبيرة لا ترتبط بأية اعتبارات شخصية، ولذلك فهو يريد الحصول على العمال الذين تتوفر فيهم كفاءات ومهارات مهنية تتناسب ومطالب العمل دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى حتى وإن أدى به الأمر غلى الحصول على هؤلاء العمال من خارج المجتمع المحلي، أو حتى من المجتمع العام.

وعلى الرغم من أن العائلة الممتدة تعتبر من أكبر المعوقات التي تعترض سير عملية التصنيع في المجتمع إلا أن الحكام اليابانيين حاولوا الحفاظ على نظام الأسرة كما كان في المجتمع الياباني التقليدي ولم يحاولوا تغيير العلاقات الأسرية ولا القيم التي يتمسك بها الأفراد وبذلك أصبح نظام الصناعة في اليابان حاليا بالرغم من التقدم الذي وصل إليه فنيا إلا أنه يمثل نمطا من أنماط علاقة الصناعة بالمجتمع المحلي ولذلك فالمجتمع الياباني يشبه الأسرة من ناحية الأدوار التي يؤديها العاملون به وحتى المعايير التي تحكم هذه الأدوار إلى جانب العمل من أجل الحياة والاهتمام بالانسجام داخل الجماعة أكثر من الاهتمام بالمنافسة الفردية فضلا عن الرعاية الأبوية للموظف إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية أضعفت من هذه الروابط وقللت من مميزاتها.

إن الولاء نحو العائلة الممتدة وما يفرضه من التزامات يعتبر شيئا إيجابيا في المجتمعات الغير الصناعية، لأن هذه المجتمعات مازالت الزراعة فيها تتم بوسائل تقليدية ويتطلب ذلك قيام التعاون التام بين أعضاء العائلة أو البدنة والعشيرة من أجل القيام بالعمليات الزراعية عن طريق التعاون بين هذه العائلات الممتدة فيما بينها ولذلك لا تتأثر غلة الأرض بهذه العائلة الممتدة، وما تفرضه من التزامات، بينما يمثل هذا الولاء وهذه الالتزامات عاملا معرقلا يعوق من نجاح المشاريع الصناعية وتقدمها.

بالتالي عدم نجاح المشروع وتقدمه، بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى الإهمال في العمل وكثرة التغيبات وخنق مبادرات الإطارات المتمكنة بسبب التدخلات المباشرة والغير المباشرة لهؤلاء المسيطرين على المصنع ووظائفه. وكذلك نجد في البلدان الصناعية المتقدمة يعتبر تشغيل أعضاء العائلة الممتدة الواحدة سواء في الوظائف الإدارية أو غيرها شيئا غير مرغوب فيه نظرا لما يلحقه هؤلاء من عراقيل قد تؤدي إلى الفشل الصناعي أو وجموده أما إذا كانت هذه المشاريع عمومية فإن الخطر يكون أعمق من وجود هؤلاء في مؤسسة واحدة، لأن تدخلهم قد تنجر عنه عواقب وخيمة على المؤسسة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

يؤدي بهم الأمر إلى سلب ونهب أموال المؤسسة أو المصنع لأنه لا أحد يستطيع كشف ألاعيبهم بالإضافة إلى ذلك فقد يتسببون في ضياع كبير في ساعات العمل سواء من طرفهم أو من الأشخاص الموالين لهم، إذن مما سبق نستنتج أن تدخل العائلة الممتدة وما يلاحقها من روابط قرابية يؤدي إلى عرقلة المشروع الصناعي أو المؤسسة الصناعية وبالتالي عرقلة المجتمع في سيره نحو التقدم وذلك من جراء تلك المعاملات التقليدية مثل القرابة و الجهوية والمحسوبية.

لهذا تعتبر القرابة كمبدأ لتحليل العلاقات الاجتماعية، وهي في حد ذاتها جهاز إيديولوجي، أي هي وسيلة للسيطرة أو العنف العائلي الرمزي، فكل أشكال العلاقات تكون مفيدة لاسيما إذا كان التستر تحت القرابة تعني مباشرة الإطار الذي يتم فيه نشاط المجموعة في قوة العمل، ووعاء للسلطة العائلية، فهي كذلك رابطة لنوع من العنصرية والتفرقة الحقيقية بين الأفراد ومن هنا تعتبر القرابة إعادة الاعتراف الاجتماعي للعلاقات الخاصة بين الأفراد الذين لهم ارتباطات مباشرة للسلف، أو أنهم يعتقدون أن لهم جد مشترك ولكشف حقيقة القرابة في المجتمع المغاربي ينبغي أن نحدد نوعين للقرابة أي القرابة الدموية والاجتماعية.

كما نلاحظ بعض العلماء أحلوا على أن القرابة هي مجموعة علاقات اجتماعية وهذه الأخيرة أخذت نمطا دينيا أو قانونيا أو أخلاقيا، فمثلا يرى العالم " **فيستركولونج** " بعد تحليله للقرابة في المجتمعات الإغريقية والرومانية توصل إلى أن الدين يعتبر العامل الأساسي في تحديد مفهوم القرابة في هذه المجتمعات، فالقرابة تعبر بحق عن مفهوم الترتيب أي تشير إلى الأب والأم ثم الإخوة وغير ذلك، أي أنها لا تشير غلى شخص

واحد بل لكل أفراد العائلة بحيث تشكل نسقا قرابيا تكون فيه شبكة قرابية معقدة من الواجبات والحقوق مرتبطة بعلاقات اجتماعية وهمية.

نلاحظ مثلا في العائلة الجزائرية تكون سلطة للأب، وبعد دراسة التي قام بها "ريني موني" وجد أن هناك تشابه بين العائلات القبائلية الجزائرية والعائلات الرومانية القديمة بحيث وجد في العائلة الغير المنقسمة أن السلطة في متناول رب الأسرة والتصرفات والكلمة العليا من نصيبه، غير أن تطور هذا النوع يلاحظ بوضوح في الأسرة الجزائرية، فالأسرة في تضامن كبير ومتماسك في كل المجالات، والقرابة هنا نجدها متصلة، بحيث إذا مات الأب مثلا تواصل العائلة العيش مع بعضها وتحافظ على كل أفرادها كما كانت من قبل، فالفرد داخل المجموعة الاجتماعية " العشيرة أو القبيلة " يرتبط معها ضمن علاقات اجتماعية واقتصادية.

فهذه العلاقات الموجودة داخل العشيرة يقررها ويتفق عليها المجلس العشائري أو الجماعة الساهرة على شؤون القبيلة التي تنظم على مستوى المجتمع حملات زراعية والتي تمثل الجانب الاقتصادي أو العلاقات الاجتماعية التي تفرضها المجموعة على العائلة أو الفرد وهي المشاركة في بعض الأحداث التي تقوم بها العشيرة أو القبيلة في حفلات الزواج أو الموت أو المساعدات الاجتماعية كالتويزة مثلا، فهذا التلاحم وهذا التماسك ذكره ابن خلدون من قبل في مقدمته في تحديده لمفهوم "العصبية " التي شرح بواسطتها تطور العشيرة نحو السلطة فهي أحسن مفهوم لتحديد معنى التماسك والبقاء هما العنصران الأساسيان للتكوين الاجتماعي للمجموعة العائلية.[1]

العصبية إذن هي الترابط والتماسك والإتحاد والتجمع والالتقاء في مكان واحد ولهذا نجد كل فرد من أفراد القبيلة التي ينتمي إليها سواء عن طريق العلاقات الدموية أو عن طريق الحلف أو العقود، مستعدين في حالة الحرب أن يضحوا ويفقدوا أموالهم وممتلكاتهم وحتى حياتهم من أجل بقائها، وهنا نصل إلى القول بأن العصبية هي مفهوم يعبر عن الالتحام، لأنها نابعة من الدينامية الكامنة للقيم الأخلاقية والمادية للجماعة الممثلة من طرف العشيرة أو القبيلة.

[1] Boutefnouchet (M) ; Ibid, p39.

مع الإشارة أن العصبية اليوم تعني التلاحم الاقتصادي والأخلاقي التي تكون ناتجة عن طريق العلاقات الدموية والجهوية فكلما زاد حجم العائلة ازداد حجم العصبية وازدادت معه السلطة التي تصبح بها الجماعة تهيمن وتسيطر على الجماعات الأخرى فالعصبية لها مفاهيم تحددها وتوضحها منها الالتحام، النسب، الرياسة الشرف، الحسب، الولاء والحلف.[2] وبالمقارنة نجد أن القرابة هي نوع من العصبية بحيث الولاء يكون لأفراد القبيلة فقط، سواء كانوا ذوي روابط دموية أو اجتماعية، فهي وسيلة للسيطرة والنفوذ سواء داخل أو خارج القبيلة فالفرد أول ما يرتبط يتم ذلك بعائلته والتي تمثل له المجموعة الأولى أين تكون العلاقات القرابية فيها متماسكة والتي ينتج عنها قوة حقيقية تربط بها العائلة في ميادين عديدة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية.[3]

هذا الارتباط ناتج عن الاعتقاد أنه ينتمي إلى العائلة خاصة والقبيلة عامة بواسطة جد مشترك وهذا الجد هو رجل ديني عندهم، مما يجعل الأفراد أكثر تلاحما، وأكثر ترابطا داخل المجموعة فمهما تعددت العائلات داخل القبيلة تبقى الرابطة قوية ومؤثرة بحيث تشكل مجموعات ذات الأهمية من العائلات والتي تتمثل في الدوائر القرابية ذات المركز المشترك، فالقرابة هي مفهوم يوضح من خلاله العلاقات الدموية التي تدخل أعضاء العائلة في إطار بنيات قرابية من خلال دوائر أوسع، وبناءا على ما سبق نقترح دوائر قرابية ذات المركز المشترك في المجتمع المغاربي التي ساعدت على فهم البنيات وترتيب العلاقات القرابية وهي:

-القرابة الأولية: والمتمثلة في الأب، الأم، الأخ المتزوج وأبنائه والأخ غير المتزوج والجد والجدة.

-القرابة الثانوية: والمتمثلة في العم وأولاده، أبناء أولاده والعمة.

-القرابة الانتسابية: والمتمثلة في قرابة الأسلاف من ناحية الذكور أي الجد ووالد الجد الممدة إلى الجيلين أو الثلاثة أجيال المباشرة.

---

[2] Megherbi (A) ; la pensée sociologique dTben khaldoun.Alger, S. N .E. D, 1979, P 54.

[3] Boutefnouchet (M) ; Ibit. P 160.

-القرابة الأموية: والمتمثلة في الخال والخالة وأولادهما وكذلك جدات الأمومية.

-بني الأعمام: والمتمثلة من النسب النازل من ذكور الأجداد الرابع والخامس والسادس من الأجيال إلى الجد المشترك. هؤلاء منحدرون من بني الأعمام من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة حتى تصل إلى القرابة الخيالية أي أنها تتجاوز العلاقات الدموية.

-قرابة نسب الأب: هذه القرابة تقع على مستوى القرابة الأولية والثانوية والمتمثلة في العمة وأولادها، بحيث لا يمكن اعتبارهما قرابة أفراد يعيشون تحت سقف واحد بسبس خروج العمة من بيت زوجها[1] إذن هذه الدوائر تلعب الدور الحاسم وبصورة مباشرة في حياة الفرد وخاصة للدوائر الثلاثة الأولى، وهي القرابة الأولية و الثانوية، والاثنان يمثلان القرابة المنزلية، وكذلك دائرة القرابة عن طريق الانتساب ومع هذا نجد أن القرابة هي نسق من الحقوق والواجبات والتي ترتكز على مجموعة من الاعتقادات والقواعد الأخلاقية في المجتمع المغاربي.

3-مفهوم الأسرة الجزائرية

إن الأسرة الجزائرية مثل الأسرة العربية الإسلامية مازالت من النظم الأساسية ذات التأثير الفعال في حياة أفرادها وإذا كان للأسرة الجزائرية هذا الدور الأساسي فينبغي أن تبين إلى أي حد يمكن استخدام مفهوم الأسرة الجزائرية في حد ذاته خاصة بعد تعرضها لتغيرات جوهرية ظهرت بدرجات متفاوتة بين الأسرة في مختلف البيئات الاجتماعية نتيجة لعمليات التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري ككل، مما جعلنا نسجل اختلافا في مفهوم الأسرة الجزائرية وخصائصها بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية.

إن الدراسات التي تعرضت للبحث في موضوع الأسرة الجزائرية محدودة، نذكر منها تلك الدراسات المعروفة والهامة التي قام بها كل من " برك Berque " و " واد يمر سمان DEMERSMAN " و " كميليريGAMI LIERT " و بورمانس BORMANS " في المغرب العربي والدراسة الحديثة التي قام بها الباحث " مصطفى بوتفنوشت .M

[1] Descottres et Debzi ; Système de parente et structure familiale en Algérie AIX Provence. Centre Africain des sciences humaines Appliquées, paris 1965, p 56.

BOUTEFNOUCHET" تحت عنوان الأسرة الجزائرية، تطورها وخصائصها الحديثة. ومن كل هذه البحوث نستخلص أنّ الأسرة الجزائرية تمثل الأسرة الإسلامية في جوهرها، بحيث نجدها قد انطبعت بالطابع الإسلامي في مبادئها وأخلاقياتها وبنياتها واتبعت في أحكامها المذهب المالكي غير أن المجتمع الجزائري قد ساهم في صياغة عدد من التقاليد، والعادات والأعراف انطلاقا من انتمائه إلى الإسلام.

كشفت الدراسات التي تعرضت لدراسة الأسرة الجزائرية على أنها أسرة ممتدة يكون النسب والسكن فيها أبويا وسلطة الأب فيها مطلقة وإذا انتقلنا إلى البناء الداخلي للأسرة الجزائرية فإننا نجد رب الأسرة يتمتع بسلطات واسعة في شؤون الأسرة فهو الذي يحدد مركز ودور كل فرد من أفرادها وغالبا ما تكون سلطته مطلقة، وبعد وفاته يرث الولد الأكبر سلطته فيتابع سلوك إخوته ويراعي مصالحهم.[1] أما الأم فبالرغم من أهمية دورها مازالت تحتل مركزا ثانويا وعليها الطاعة والاحترام، غير أنها تتمتع بسلطة في إدارة الشؤون المنزلية وتربية الأطفال

الجدير بالملاحظة أن هناك من البوادر ما يشير إلى أن هذا الشكل الأسري الممتد، قد بدأ في التغير متأثرا بالتطورات الحديثة التي يمر بها المجتمع الجزائري في اتجاهه نحو التصنيع والتحضر، وهذا التطور الصناعي والاجتماعي الذي انعكس مباشرة على الأسرة الجزائرية. وتشير بعض الدراسات إلى أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليتطور بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري أو من نموذج اجتماعي، واقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري.[1]

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحضر بلغت 45 في المئة عام 1985، وهو يبين ويعني أن نسبة التحضر بلغت النصف، وأنهم يعيشون في مراكز حضرية وهذا عام

[1] Boutefnouchet (M) ; Ipid ,p 12.

[1] Bourdieu pierre ; sociologie de l'Algérie. Paris; p. u. f, 1975, 5eme Edition, p 12.

1985 كما تدل كل التوقعات فإن نسبة التحضر وصلت إلى 61 في المئة عام1990.[2] وكان من نتائج هذه التحولات تقلص فكرة الأرض كمحور للحياة الاقتصادية والاجتماعية وكمورد اقتصادي أساسي وعامل قوي في تماسك الأسرة والتخلي عن الكثير من مظاهر الأسرة الممتدة وبروز مفاهيم جديدة كان لها تأثير على بنية الأسرة، وفي هذا المجال يشير الباحث "بورمانس BORMANS " إلى أنّ نتيجة للتطورات والتغيرات التي تعرضت لها الأسرة في المغرب العربي، ظهرت لنا ثلاثة أشكال من الأسرة: شكل الأسرة المحافظة الذي تجدها في القرى مع وجودها بقلة في المدن، وشكل الأسرة الانتقالية التي تجمع في نفس الوقت بين الأفكار الداعية إلى المحافظة

يسود هذا الشكل خاصة في المراكز الحضرية والمدن الكبرى مع وجود قلة في الأرياف وأخيرًا شكل الأسرة المتطورة التي تميل إلى الحياة الأوروبية في اللّغة والثّقافة والعادات واللباس، غير أن هذا الشكل وجوده قليل في المدن ويكاد ينعدم في القرى، وقد عرفت الأسرة الجزائرية هذه الأشكال الثلاثة من الأسرة غير أن التغيرات التي أحاطت بالأسرة الجزائرية الممتدة أصبحت تتسم بدرجات متفاوتة أي أنها تعدت بصورة نسبية وطبقا لتقدم الأحوال الحضرية العامة في المجتمع ككل

أشارت بعض الدراسات إلى أنه تبعا لحركة النزوح من الريف إلى الحضر بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة(قد يصل عدد أفرادها إلى أكثر من 40 فردًا)، وتتجه نحو الأسرة النواوية.[1] وبينت إحصائيات عام 1977 بأنّ العدد الإجمالي للعائلات قد بلغ 348.553 عائلة تحتوي 2.982941 أسرة وهذا بالنسبة إلى 17 مليون نسمة أي حجم العائلة يعادل (6.66) فرد وهي مقسمة كما يلي:[2]

-63.39 في المئة من العائلات الزوجية الصغيرة.

---

[2]محمد السويدي- من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري – مجلة المجاهد، عدد 1314، سبتمبر 1985، ص45.

[1] Ministère du plan et Aménagement du territoire Office Nationale des statistique Alger sep 1985, p2.

[2] Bourmans Maurice ; Statut personnel et famille au Maghreb 1940. Paris, Edition Mantan 1977, p5.

-15.40 في المئة من العائلات الزوجية التي أضيف إليها أفراد آخرون.
-15.41 في المئة من العائلات المكونة من أسرتين.
-5.80 في المئة من العائلات المكونة من ثلاث أسر فأكثر.

هذه الإحصائيات تبين بوضوح اتجاه حجم الأسرة الجزائرية المعاصرة نحو التقلص من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، غير أنه يبدو من خلال بنية العائلات أن نسبة العائلات المتقلصة وأن بقيت مرتفعة، فهي في تناقص طفيف وأن العائلات الموسعة لا تزال راسخة حتى اليوم وذلك نتيجة عاملين، عامل ذاتي ينبع من قيم العائلة بحكم التقاليد الجزائرية التي لا تزال راسخة حتى اليوم، وعامل خارجي نابع من أزمة السكن التي ظهرت حدتها في الوقت الراهن

كما يؤكد الواقع والدراسات العلمية إن رغبة الشاب في تكوين أسرة نووية وتطلعه إلى الحصول على مسكن مستقل قوية للغاية ومحبذة.[3] بناءً على ما سبق يمكن القول أن الأسرة الجزائرية تتميز بنموذج الأسرة الريفية والحضرية التي نتج عنهما نموذج الأسرة الانتقالية بعد الاستقلال. كما نلاحظ أهمية الأسرة وخصائصها شغلت بال الكثير من العلماء وخاصة علماء الاجتماع وذلك لما للأسرة من أثر بالغ على الأفراد حيث يرتبط بها هؤلاء عادة بأوثق العلاقات وأعمقها وأقربها إلى نفوسهم

كما أنها تعتبر الجماعة الاجتماعية الأولى التي يتعلّم فيها الطفل عادات وتقاليد وقيم المجتمع الذي نعيش فيه، فهي التي تعده للحياة الاجتماعية. والجدير بالذكر أنه نظرًا لتعدد أشكال وأنماط الأسرة نتيجة للظروف التاريخية التي أثرت وتأثرت بها، والتي عرفتها خلال المراحل التي مرت بها وأصبح من الملائم أن يضاف لكلمة أسرة صفة معينة تحدد شكلها وخصائصها ومختلف العلاقات القائمة بين أفرادها.

قائمة المراجع المعتمد عليها في هذا المقال

القرآن الكريم

1-سورة النساء

قائمة المراجع العربية:

[3] محمد السويدي- من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري- نفس المرجع السابق، ص45.

1-دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع. ترجمة إحسان محمد حسن بيروت، دار الطلعة.
2- زهير حطيب، بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة. بيروت معهد الإنماء العربي، 1980، ط2.
3- سناء الخلوي، الأسرة والحياة العائلية. بيروت، دار النهضة العربية 1986.
4- عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. جامعة الكويت 1973.
5-علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع. القاهرة، مكتبة النهضة 1966.
6- عوض محمد، مبادئ علم الاجتماع وعلم العقاب. الإسكندرية، دار النجاح للطباعة1971.
7- محمد السويدي- من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري – مجلة المجاهد، عدد 1314، سبتمبر 1985.
8- محمد عبد الله أبو علي، الصناعة والمجتمع. مصر دار المعارف، ط2، 1974.
9- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي. بيروت دار النهضة العربية1983.

قائمة المراجع الأجنبية

1-Bourdieu pierre ; sociologie de l'Algérie. Paris, p. u. f. 1975, 5eme Edition.
2-Bourmans Maurice ; Statut personnel et famille au Maghreb 1940. Paris, Edition Mantan.1977.
3- Boutefnouchet (M) ; la famille Algérienne Evolution et caractéristique. Alger, Ed 1980.
4- descottres et Debzi ; système de parente et structure familiale en Algérie ALX PROVENCE. CENTRE Africain des sciences humaines Appliquées, paris, 1965.
5- Emilio Willems ; Dictionnaire de sociologie. Paris, Ed, M Rwere, 1970, 2em edit.
6- Megherbi (A) ; la pensée sociologique d'ibn khaldoun.Alger S. N. E. D, 1979.

7- Ministère du plan et de l'aménagement du territoire Office Nationale des statistique Alger sep 1985.

8-Séminaire : -Etude des rôles familiaux dans les civilisations différentes- Bruxelles, institut de sociologie, 1970.